

## موقف الشيخ أمين أحسن الاصلاحى من النسخ فى القرآن الكريم فى تفسيره "تدبر قرآن"

الدكتور الحافظ افتخار احمد

In this research articles we have high lighted the need and importance of the "Naskh" and it is also found in all previous Shariah. After that, "Naskh" is defined grammatically and terminologically as human wisdom have reached and its compilation step by step. So Allah have made chanes is law and Shariah according to law of wisdom.

And some times changed some orders by the batters ever lasting orders. Naskh is divided into two parts.

i. For the complaining of Deen.

ii. For the renewal of Deen.

The changes which were made by jews and Christians in their beliefs, prayers and every day matters to highlight them properly for the people these religions were abrogated by Islamic Shariah.

After that, the for others conditions of Naskh are explained also and there deference between Naskh and Takhsees is highlighted.

### النسخ و أهميته

فى الحقيقة موضوع النسخ فى الشريعة الاسلامية من الموضوعات التى شغلت الباحثين قديماً و حديثاً من العلماء أصول الفقه والتفسير وغيرهم لعله من أهمية عظمى للأسباب الآتية:

أولاً: أنه موضوع طويل، كثير التفاريع متشعب المسالك.

ثانياً: أنه تناول مسائل دقيقة، كانت مثار الخلاف الباحثين من المفسرين و الأصوليين فخلقت اختلاف فيه المسلمون مع غيرهم من جهة، كما اختلف فيه المسلمون من جهة أخرى، فهام المسلمون قد اختلفوا فيه قديماً و حديثاً، فمن منكر لوقوعه فى القرآن الكريم (١) أو السنة النبوية.

ثالثاً: أن أعداء الاسلام من ملاحدة و مستشرقين قد اتخذوا من موضوع النسخ فى الشريعة الاسلامية ذريعة، ليطعنوا به فى الاسلام، و ينالوا من قدسية القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة و لكن هذا مردود عليهم، لأن الله تعالى قد تولى بنفسه حفظ هذه الشريعة الغراء من كل تبديل أو تغيير قال تعالى: "انا نحن نزلنا الذكر و انا له

لحفظون" (٢)

وقوله تعالى: "واتل ما وحي اليك من كتاب ربك لا مبدل لكلماته و لن تجد من دونه ملتحداً" (٣)

وقوله تعالى: "يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم و يأبى الله الا أن يتم نوره و لو كره الكافرون" (٤)

كما أن الله قد قيض لهذه الشريعة الفراء من يدافع عنها فى كل زمان و مكان ضد كيد الكائدين، يقول

رسول ﷺ: "ان الله يعث على رأس كل مائة سنة من يحدد لها دينها" (٥)۔

رابعاً: ان الامام بالناسخ و المنسوخ، يكشف النقاب عن سير التشريع الاسلامى بو يطلع الانسان على

حكمة الله فى ترتيبه للخلق و سياسته للبشر، و ابتلاهم مما يدل دلالة واضحة على أن نفس محمد ﷺ لا يمكن أن

تكون المصدر لمثل هنا القرآن الكريم، اما هو تنزيل من حكيم حميد۔

خامساً: أن معرفة الناسخ و المنسوخ ركن عظيم فى فهم الاسلام و فى معارضة لا يتلفع التناقض بينها الا

بمعرفة سابقها من لاحقها و ناسخها من منسوخها۔

من أجل هذا كان الصحابة رضى الله عنهم يتشددون فى اشتراط العلم بالناسخ و المنسوخ فى كل من

ينصب نفسه للفتوى أو الوعظ و قد قال على - كرم الله وجهه - لقاى: "أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: الله

أعلم، قال: هلكت و أهلكت" (٦)۔ (يريد أنه عرض نفسه و عرض الناس للهلك، مادام أنه لا يعرف الناسخ و

المنسوخ)

و نظراً الى أهمية نسخ فى القرآن الكريم قال الأئمة: "لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله الا بعد أن يعرف منه

الناسخ و المنسوخ، لأنه اذا جهل أهل الحرام، و أباح المحظور و حظر المباح، و جعل المنسوخ ناسخاً و الناسخ

منسوخاً" (٧)۔

ضرورة النسخ: يقول الشيخ أمين احسن الاصلاحى فى صدد بيان ضرورة النسخ: "ان نسخ جاء على طريقة

تدرج الأحكام من المحسن الى الأحسن و بمعنى آخر أنه تكميل لوعده الله تعالى الذى وعده موسى و عيسى

عليهما السلام أنه سيرسل النبى الخاتم الذى يكمل شريعة الله تعالى و يحل لهم الطيات و يحرم عليهم الخبائث و

يرفع القيود عن الناس النبى كانت فى ذلك الوقت مما يدخل تحت هذا المعنى أى تدرج الأحكام حسب

الظروف و مراعات الفطرة البشرية معاً" (٨)۔

١- أن شريعة الله تعالى قد وصلت الى قمة الكمال بعد مرور بالمرحل التى نزلها الآن فى القرآن الكريم، و

الشيء الذى اقتضاه هذا الارتقاء التدرجى هو مراعاة الفطرة البشرية، لأن الله تعالى خلق الانسان مجبولاً على الميل

الى التدرج حتى يصبح أهلاً لحمل الدين كاملاً۔

وما هو معلوم أن الدين واحد منذ أرسل الله الرسل و هو الاسلام، ولكن العقل

الانسانى لا شك يزداد تنوراً و يتسع أفقاً و يتعقل المسائل التى تعرض عليه و من هنا كان

النسخ - و قل التدرج فى انزال الدين و أحكامه - مراعاة لهذا العقل و ما وصل اليه مع كل مرحلة

من مراحل الزمن أمر طبيعياً حسب ضرورة تمشياً مع كونه من عند الله تعالى الذى يعلم من

خالق وهو اللطيف الخبير" (٩). ويقول الاصلاحى بعد هذا:

ب: "تشهد بعض أحكام التوراة على أنها كانت مؤفة وقت نزولها، وكانت الانتظار لاكمالها لوقت مناسب. وقد اكتمل هنا الأمر بظهور الاسلام فمثلاً كان الخمر حراماً عليهم (الأمم السابقة) على القائمين فى المعابد فقط دون عامة الناس، فكانت المرحلة الأولى من الاسلام، أنه حرمة بالنزوح، فبدأ بحريمه فى أوقات الصلاة (١٠) إلى آخر الحكم. فتعلم من الروايات و الاشارات أن العقلاء من المسلمين الواقفين على روح الاسلام عرفوا الحكم بمجرد الخطوة الأولى فاجتنبوا شرب الخمر. و أيضاً الأشياء التى تسكر، فلو فكرنا فيها من حيث الحل و الحرمة عرفنا أنها حرمت اما تمشياً مع طبيعة بنى اسرائيل أو جزاء لأسئلتهم المتكلفة مثل ما حدث منهم تكلفاً فى حرمة شحم الابل أو شحم بعض أجزاء الذبيحة عليه حرمة هذه الأشياء رجوعاً الى فطرة الانسانية. فزاع الاسلام هذه النظرة بقوله: "اليوم أحل لكم الطيب" (١١) و نسخ ما كان من القيود" (١٢).

و مما أشار موسى عليه السلام أن النسخ أمر طبعى لقوله عليه السلام فى التوراة: "يقم الرب اليك من نسلك من اخوتك مثلى له تسمعون حسب كل ما طلبت من الرب الهك فى حورب فى يوم الاجتماع قتالاً". لا أعود أسمع صوت الرب الهى و لا أرى هذه النار العظيمة أيضاً لثلاث أموت. قال لى الرب قد أحسنوا فيها تكلموا، و أقيم لهم نبياً الذى من وسط اخوتهم مثلك و اجعل كلامى فى فمه فيتكلم بكل ما أوصيه و يكون أى الانسان الذى لا يسمع لكلامى الذى يتكلم به باسمى أنا أطلبه. و أى النى الذى يطفى فيتكلم باسمى كلاماً لم أوجه أن يتكلم به أو الذى يتكلمه باسم آلهة أخرى فموت ذلك النى" (١٣).

نجد من النص و عد الله تعالى على بعة النبى ﷺ بالأفاظ صريحة مما يعتبر إشارة الى أن اكمال الدين سيكون به و اعترف بنو اسرائيل فى "حورب" أنهم لا يستطيعون أن يحملوا هذه الشريعة فمدحهم الله تعالى على اعترافهم و صلقتهم و وعدهم بأن يرسل من اخوة موسى عليه السلام نبياً آخر و يكمل دينه به.

و قد أظهر عيسى عليه السلام أيضاً هذه الحقيقة بأسلوب واضح حيث قال فى اتجيل يوحنا: "و اما الآن فانا ماضى الى الذى أرسلنى و ليس أحدكم يستأنى أين تمضى؟ ولكن لأنى قلت لكم هنا قد ملأ الحزن قلوبكم، ولكنى أقول لكم الحق أنه خير أن أتطلق لأنه ان لم اتطلق لا يأتىكم المعزى، و لكن ان ذهب أرسله اليكم و متى جاء ذلك يسكت العالم على خطيئة و على بر و على دينونة. أما على خطيئة فلاتهم لا يؤمنون بي. و أما بر فلاهم ذاهب الى ربي و لا تروننى أيضاً. و أما على دينونة فلأن رئيس هذا العالم قد دين".

ان لى أموراً كثيرة أيضاً لأقول لكم و لكن لا يستطيعون أن تحموا الآن، و اما جله تلك روح الحق فهو يرشلكم الى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به و يخبركم بأمر آتية تلك يجمدنى لأنه يأخذ مما لى و يخبركم (١٤).

فنجد فى كلمات مثل: "المعزى" و "روح الحق" فمن يكون مصداقاً لهذه الكلمات ان لم يكن النبى ﷺ؟ فيصلق على النبى عليه السلام أنه يرشدكم الى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به و

ذكر القرآن الكريم تزكية لسان الرسول ﷺ حيث قال: "ما ينطق عن الهوى - ان هو الا وحى يوحى" (١٥) ي  
اشار القرآن الكريم أيضاً الى أخبار التوراة والانجيل فى سورة الأعراف حيث قال:

قال عذابى أصيب به من أشاء ورحمتى وسعت كل شىء فسأكتبها للذين يتقون و  
يؤتون الزكوة والذين هم بآياتنا يؤمنون- الذين يتبعون الرسول النبى الأمى الذى يجدونه  
مكتوباً عندهم فى التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينههم عن المنكر ويحل لهم الطيبات  
ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم فالذين آمنوا به و  
عزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون (١٦).

وهناك جانب آخر وهو أن وقوع النسخ كان على مقتضى التحديد والاحياء للدين- والتفصيل لهذا  
الاجمال كما يلى:

و الشريعة التى أعطيت لبني اسرائيل قد نسوا بعضاً منها كما صرح بذلك القرآن الكريم  
فأنزل الله تعالى من الأجزاء المنسية التى رآها مناسبة لأمة محمد ﷺ فنجدها فى القرآن  
الكريم ليحفظ ما ضاع من خزائن الدين بسبب غفلة المسئولين عنها فكلمة "فأنساه" (١٧)  
استخدمت فى معناها الأصلي- فنسب الله تعالى فى هذه الآية الفعل الى نفسه مثل ما قال فى  
مقام آخر: فلما زاعوا أزاغ الله قلوبهم (١٨).

فيظهر من هذا الأسلوب هذه الحقيقة بأن الله تعالى عامل بهم بمقتضى قانون الحكمة و  
ذلك بأنهم أهملوا شريعة الله تعالى- فشرية الله تعالى كانت وراثه مشتركة لجميع البشرية ولذا  
فأكمل الله تعالى الأحكام المؤقتة بأحكام دائمة و أحسن منها فكانك جدد الأحكام المرضية التى  
ارتضها بأن أنزلت فى القرآن الكريم- فضرورة النسخ كانت بغرضين:  
١- أولاً: لتكميل الدين- ٢- وثانياً: لتحديد الدين-

فهى فى غاية الوضوح حيث لا سبيل لليهود ولا للنصارى لأنكارها- ولم يكف القرآن الكريم ببيان جهتى  
هذا النسخ فقط بل بين ضرورته من جهة ثالثة أيضاً وهو جانب تطهير الدين و الشريعة يعنى يريد الله بأن يظهر دينه  
من البدع و الخرافات التى اخترعها أهل الهوى فمضى ذكره فى سورة الحج فى قوله تعالى: "فينسخ الله ما يلقى  
الشيطان ثم يحكم الله ايته" (١٩)-

وإذا فكرنا فى هذه الناحية عرفنا أن النسخ من أقوى الأدلة لرد البدع حيث نرى أن  
المفسدين اخترعوا البدع من عندهم فى دين الله تعالى- فنقى الأنبياء عليهم السلام الدين من  
هذه الخرافات و أحيوا أحكام الدين و أقاموها على أسسها من جديد-  
فمعظم الأنبياء عليهم السلام الذين جاءوا قبيل نبينا ﷺ لم يأتوا بشريعة جديدة بل كلن  
هدفهم أن يطهروا الدين الحنيف من البدع و الخرافات و يردوه الى صفائه ففوضت هذه

المسئولية من قبل الله تعالى ورسوله الى علماء هذه الأمة. (٢٠)  
 فبعض الأشياء التي اضيفت الى الأديان السابقة و نسخها الاسلام و أظهرها ثوبه القشيب. نذكر منها بعض  
 الأمثلة لكي تتضح ضرورة النسخ و أهميته.

١- الف- فمن أمثلة تحريف اليهود و النصارى و الزيادة في الدين في باب العقائد كما صرح القرآن الكريم في  
 بيان عقيدة النصارى: "لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة" (٢١)

ب- وقال في بيان عقيدة اليهود و النصارى: "و قال اليهود و النصارى نحن أبناء الله و أحبابه" (٢٢)

ج- أو أن الله تعالى تعب من خلق السموات و الأرض و لنا قدامتراح يوم السبت (٢٣)

د- أو أن الله تعالى أخذ منهم الميثاق بأن لا يؤمنوا بنى حتى تأكل نار السماء أضحتهم.

هـ- أو أن مرضاً كان في يد موسى عليه السلام.

فرد الله تعالى في كلامه على جميع هذه العقائد و أوضح حقائقها الأصلية" (٢٤)

٢- و كذلك أدرج اليهود في صحفهم الروايات غير الصحيحة التي تصور حياة الأنبياء عليهم  
 السلام بما يجرح أخلاقهم. و قد برأهم الله تعالى و بين برائتهم في كلامه الكريم من جميع هذه  
 الاتهامات و قدم اللون الأصلي الصحيح لحياتهم.

٣- و من أمثلة على تحريفهم في باب الأعمال مثلاً: أسلوبهم بأسارى و طريقهم في الربا و  
 تحليلهم أكل الخنزير و الحيوان الموقوفة.

٤- و كذلك غير بعض الناس الوقائع التاريخية و قدموها حسب أهوائهم. فمثلاً: مسخرو معظم  
 الأجزاء التاريخية التي تحدثت عن تاريخ ابراهيم عليه السلام و عمارة المسجد الحرام (بيت الله) لكي تخفى علامة  
 الله بابراهيم. فلذا قالت طائفة من الناس أن الأحكام التي قيل عنها أنها نسخت فهي في الحقيقة ليست منسوخة  
 بل هي على حالها مخصوصة قائمة.

و تقول هذه الطائفة (منكرى النسخ) لتأييد رأيها أن ارتقاء الشريعة الاسلامية كان بالتدرج من السهولة الى  
 الصعوبة و اقتضت الظروف الرجوع من السهولة الى السهولة فهنا الرجوع يكون على مقتضى الشريعة الاسلامية  
 و قال الشيخ الاصلاحى اتنا نرى أن في هذا الرأي أخطاء عديدة منها:

مثلاً أن هذه الدعوى (عدم وقوع النسخ) بدون أساس بأن الشريعة الاسلامية كانت  
 سهلة في البداية و صعبت بعدها، لأننا لو نظرنا في القرآن الكريم فعلمنا أن هذه القاعدة ان  
 أجريت في بعض الأحكام (أى تطور أحكام الشريعة من السهولة الى الصعوبة) مثل حرمة  
 الخمر و حكم الصيام (٢٥) و غيرها. و في بعض آخر كان الأمر عكس ذلك تلمأ مثل صلاة  
 الليل (٢٦) و عدد المقاتلين عند لقا العدو (٢٧) (في ميدان القتال) و لذا فوضع القاعدة  
 النسخ و أخذ أية نتيجة منها لا تخلوا عن الخطأ. (٢٨)

وقد ذكر الاصلاحي بعض الأمثلة في بيان ضرورة النسخ أنه كان وفق اقتضاء بعض الظروف المجتمع الاسلامي وقت نزول القرآن الكريم والفطرة الانسانية كذلك منها:

١- أما كان اقتضاء بعض الظروف أن يصدر الحكم المؤقت نظراً الى الظروف البداية والمجتمع. وعند ما بلغ المجتمع الى مستوى مطلوب من الكمال فغير الله تعالى هذا الحكم بحكم آخر (٢٩) مثال ذلك: "حكم الوصية للوالدين والأقربين بقوله تعالى: "كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين، حقاً على المتقين" (٣٠) بعد أن استقامت الأمور نسخ الحكم المذكور بحكم الموارث (٣١) بقولى تعالى: "يوصيكم الله فى أولادكم... الآية (٣٢) (هنا عند الاصلاحي واما عند بعض العلماء: "لا نسخ فى الآية المذكورة لأن تجوز الوصية للوالدين لو كانوا غير المسلمين كذلك للأولاد) و كذلك حكم الزنا (٣٣) الذى نسخ الحكم المؤقت و هو حكم التعزير (٣٤)

٢- و كان الاقتضاء فى بعض الظروف من قبل الفطرة الانسانية أن يبلغ الحكم على مستوى الكمال مرحلة بعد المرحلة (٣٥) مثل حرمة شرب الخمر (٣٦) و التخيير بين الصوم و الإفطار مع الاطعام (٣٧) واتحضت الحقيقة من هذا التفصيل أن شريعة الله قد بلغ مستوى الكمال بالتدرج و لم يبق فيها شىء للنسخ. و ينت الرخص فى الظروف الخاصة و مراعاة جميع أحكام الاسلام. و لم يبق أيضاً أى جواز لنسخ الأحكام بتغير الظروف مهما كانت.

### تعريف النسخ لغةً: يطلق النسخ لغةً على معنيين:

١- الابطال و الازالة. و منه نسخت الشمس الظل و حلت محله. يقول الجرجاني: "النسخ فى اللغة عبارة عن الازالة، يقال: "نسخت الشمس الظل أزالتة" (٣٨)

و يقول ابن منظور فى اللسان: "و النسخ ابطال الشىء و إقامة آخر مقامه و فى التنزيل: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها" (٣٩) و العرب تقول: "نسخت الشمس ظل و انسخته أزالتة و المعنى أذهبت الظل و حل محله" (٤٠)

و يقول صاحب المصباح المنير: "وال ابن فارس : خلف شيئاً فقد انسخته. و يقال: اتسخت الشمس الظل الشيب الشباب أزالتة" (٤١) -

٢- النقل و التحويل. و هو ضربان: (٤٢)

الضرب الأول: نقل الشىء و تحويله من مكان الى مكان مع بقاء الأول (٤٣) تقول نسخت الكتاب: أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر. و نسخت النحل العسل: أى حولته: نقلته من خيلة الى خلية أخرى.

و يقول ابن منظور فى اللسان: قال ابن الأعرابي: و النسخ نقل الشىء من مكان الى مكان و هو هو. و يقول نقلًا عن التهانبي: "النسخ اكتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف" (٤٤) - و يقول الزمخشري: "نسخت كتابى عن

كتاب فلان و نسخته و استسخته بمعنى" (٤٥) - ويقول السجستاني من أهل اللغة: "النسخ أن تحول ما فى الخلية من النحل و العسل الى أخرى و منه يناسخ الموارث بانتقالها من قوم الى قوم - و من نسخ الكتاب بما فيه من مشابهة النقل، و اليه الاشارة بقوله تعالى: "انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون" (٤٦) - و المراد به نقل الأعمال الى الصحف أو من الصحف الى غيرها" (٤٧) -

الضرب الثانى: "نقل الشيء و تحويله من حالة الى حالة أخرى مع علم بقاء الأول - ويقول صاحب المصباح المنير: "و فيه تناسخ الورثة، لأن الميراث لا يقسم على حكم الميت الأول، بل على حكم الثانى" (٤٨) - يقول ابن منظور: "و التناسخ فى الفرائض و الميراث أن تموت ورثة بعد ورثة، و أصل الميراث قائم لا يقسم، و كنا تناسخ الأزمنة و القرن بعد القرن" (٤٩) و يقول الجرجاني: "النسخ فى اللغة عبارة عن التبديل و الرفع، و الأزالة" (٥٠) -

و قد ذكر الأحمدي حيث قال: "النسخ فهو فى اللغة وقد يطلق بمعنى الأزالة، و منه يقال: نسخت الشمس الظل أى أزالته، و نسخت الريح أثر الشيء، أى أزالته، و نسخ الشيب الشباب، اذا أزاله - و منه تناسخ القرون و الأزمنة" (٥١) - و جاء فى المستصفى للفزلى: "أن النسخ" عبارة عن الرفع و الأزالة فى وضع اللسان - (٥٢) كنا ذكر فى تفسير ابن كثير (٥٣) -

تعريف النسخ اصطلاحاً: لقد عرف العلماء فى الاسلح بتعاريف كثيرة مختلفة منها:

١- عرف صدر الشريعة (عبيد الله بن مسعود): "النسخ: هو أن يرد دليل شرعى متراخياً عن دليل شرعى مقتضياً خلاف حكمه" (٥٤) - أى حكم اللبيل الشرعى المتقدم" (٥٥) -

٢- و عرف بعضهم بأنه: "الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لو لاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه" (٥٦) -

٣- و ذهب بعض العلماء الى أن النسخ يطلق على فعل الشارع، و بناء على ذلك قد عرف بعضهم بأنه: "رفع الحكم الشرعى بلليل شرعى متأخر" (٥٧) - و هذا التعريف للنسخ عند المتأخرين -

٤- و عرفه الآخرون بأنه: "بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه" (٥٨) -

٥- و يقول الأسنوى: "و أن خطاب الله تعالى بالفعل بحيث لو لا طريان الناسخ لكان باقياً لكن لناسخه" (٥٩) -

النسخ فى اصطلاح المتقدمين: قد ذكر الشيخ ولى الله الدهلوى تعريف النسخ عند المتقدمين (الصحابه و التابعين) حيث قال ان النسخ: "هو ازالة بعض الأوصاف من الآية بأية أخرى، اما بانتهاء مدة العمل أو بصرف الكلام عن معنى المتبادر الى غير المتبادر أو بيان كون قيد من القيود اتفاقياً أو تخصيص عام، أو بيان الفارق بين المنصوص، و ما قيس عليه ظاهراً، أو ازالة عادة جاهلية أو شرعية سابقة، فانسح باب النسخ عندهم و كثر جولان العمل هناك و اتسعت دائرة الاختلاف، و لنا عدد الآيات المنسوخة خمسمائة" (٦٠) -

أركان النسخ: للنسخ أربعة أركان:

الركن الأول: المنسوخ وهو الحكم الذى انقطع تعلقه بأفعال المكلفين فيما يستقبل من الزمان.

الركن الثانى: المنسوخ به وهو اللبيل المتأخر المتعارض مع اللبيل السابق.

الركن الثالث: المنسوخ عنه وهو المكلف عنه الذى رفع عنه التكليف بالحكم المنسوخ.

الركن الرابع: لنسخ وهو لشرع سبحانه وتعالى من غير خلاف و ذلك وهو حقه لئلا يشاركه فيه أحد غيره.

يقول الامام الغزالي وهو بصدد بيان أركان النسخ: "واعلم أركان النسخ أربعة: النسخ، والناسخ، والمنسوخ و

المنسوخ عنه- فإذا كان النسخ حقيقة رفع الحكم فالناسخ وهو الله، فانه الرفع للحكم، والمنسوخ وهو الحكم

المرفوع، والمنسوخ عنه وهو المتعمد المكلف. والنسخ قوله المال على رفع الحكم الثابت".

ثم قال: "وقد يسمى اللبيل ناسخاً على سبيل المجاز، فيقال: هذه الآية ناسخة لتلك، وقد يسمى الحكم

ناسخاً مجازاً. فيقال: صوم رمضان ناسخ لصوم عاشوراء، والحقيقة هو الأول، لأن النسخ وهو الرفع، والله تعالى

وهو الرفع، ينصب اللبيل على ارتفاع، وبقوله المال عليه" (٦١).

شروط النسخ: ذكر علماء أصول الفقه للنسخ شروطاً فنكتفى بذكر الشروط المنطق عليها:

الشرط الأول: أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً لا عقلياً أصلياً كإلزام الصلاة التى ارتفعت بإيجاب

العبادات.

الشرط الثانى: أن يكون النسخ بخطاب، فارتفاع الحكم بموت المكلف ليس نسخاً.

الشرط الثالث: أن لا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيداً بوقت يقتضى دخول زوال الحكم كقوله

تعالى: "ثم أنموا الصيام الى الليل" (٦٢).

الشرط الرابع: أن يكون الخطاب مترادفاً (٦٣).

وقال بعض: "لا بد أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً عملياً، لأن الأحكام العملية التى ترد عليها النسخ فلا

يحوز نسخ الأخبار المحضة، ولا نسخ آيات الوعد والوعيد، لأنها لا تتضمن أحكاماً عملية من أحكام العبادات

أو المعاملات أو الحدود. وكذلك لا يحوز نسخ الأحكام الشرعية الاعتقادية، لأنها لا تصور فيها تولد الأمر و

النهى على مسألة واحدة، اذ هى ثابتة فى جميع الشرائع لا يعقل فيها، سواء أكان وهو التدرج فى التشريع، أم كان

وهو اختلاف المصالح و اقتضاها أحكاماً جديدة" (٦٤).

وهذا هو موقف الشيخ امين احسن اصلاحى من النسخ حيث قال: "ان النسخ يتعلق بالأحكام والقوانين

فقط ولا يتعلق بالعقائد والأخلاق والعبادات أو الوقائع والحقائق، لأن هذه الأشياء

لا تقبل التغيير، وأما الأحكام فإذا أراد الله تعالى أن يصلح فيها شيئاً فهنا لا يضر مقصود القاتون بل يقويه" (٦٥).

و يؤيد رأى اصلاحى ما قاله السيد محمد صديق خان فى حصول الماصول والزيقاتى واللفظ للأول

حيث قال: "تحت عنوان شروط النسخ: منها أن يكون مما يحوز نسخه فلا يدخل النسخ فى أصل التوحيد لأن



الله تعالى بأسمائه وصفاته لم يزل ولا يزال و مثل ذلك ما علم بالنص<sup>(٦٦)</sup>۔

الفرق بين النسخ والتخصيص: لقد اهتم الكثير من الأصوليين ببيان الفرق بين النسخ والتخصيص و بين غيره مما قد يشتبه به اذا كان أول ما اهتموا به وهو بيان الفرق بين النسخ والتخصيص و حتى يتضح لنا بحلاء الفرق بينهما۔ فلا بد من بيان و تعريف كل منهما حتى يمكننا الوقوف على حقيقة الفرق بينهما۔

أما النسخ فقد سبق تعريفه بأنه: "رفع الحكم الشرعي بلليل شرعي متأخر"<sup>(٦٧)</sup> و أما التخصيص فانه: "قصر العام على بعض أفراد"<sup>(٦٨)</sup> فيشتر كان في أن كلاً منهما قد يوجب تخصيص الحكم ببعض ما يتاوله اللفظ لغة إلا أن التخصيص رفع الحكم عن بعض أفراد و النسخ تخصص الحكم ببعض الأزمان"<sup>(٦٩)</sup> و مثال ذلك لفظ المشركين في قوله تعالى: "فأذا نسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجعلتموهم و خلوهم و احصروهم و ذلك بأنهم قوم لا يعقلون"<sup>(٧٠)</sup> فان لفظ المشركين في هذه الآية عام يشمل كل مشرك، و لكن خص منه الذين تابوا و أقاموا الصلوة و آتوا الزكوة بحكم يخلف ذلك ألا و وهو عدم التعرض لهم باخلاء سبيلهم، كما خص منه أيضاً المشرك الذي استأمنك، فانه لا يجوز تقله، فهو مستثنى من المشركين، فقد قصر العام على بعض أفراد، حيث أمر بقتل المشركين، و هو أمر عام، ثم خص منه التائب و المستبصر بالقرآن الكريم۔

أما السنة فقد خصت أيضاً لفظ المشركين زيادة على ما تقدم بعلم نقل الأطفال و النساء و العريض و العسيف (أى الأجير) و المنعزل في صومعه اذا لم يشارك واحد منهم في النقال و لو بالرأى كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة<sup>(٧١)</sup>۔

يقول الشوكاني: "و اعلم أنه لما كان التخصيص شليد الشبة بالنسخ لاشتراكهما في اختصاص الحكم ببعض ما يتاوله اللفظ احتاج أئمة الأصول الى بيان الفرق بينهما"<sup>(٧٢)</sup>۔ أما الفروق بين النسخ و التخصيص فكثيرة، و أهمها ما يأتي:

أولاً: أن التخصيص لا يرد الا على العام، فلا يرد على الأمور بأمر واحد مثل: تصديق على زيد۔ و النسخ يرد على العام و على غيره<sup>(٧٣)</sup>۔

ثانياً: "الناسخ لا يكون الا متراجحاً عن المنسوخ، بخلاف التخصيص فانه قد يكون بالسابق أو باللاحق أو بالمقارن"<sup>(٧٤)</sup>

ثالثاً: "ان التخصيص تقليل و النسخ تبديل"<sup>(٧٥)</sup>۔

رابعاً: "يجوز تأخير النسخ عن العمل بالمنسوخ و لا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل

بالمخصوص"<sup>(٧٦)</sup>۔

خامساً: "التخصيص بيان ما أريد بالعموم و النسخ بيان ما لم يرد بالمنسوخ"<sup>(٧٧)</sup>۔

سادساً: "ان التخصيص لا يكون الا لبعض الأفراد بخلاف النسخ فانه يكون لكل الأفراد"<sup>(٧٨)</sup>۔

سابعاً: "ان التخصيص يجوز أن يكون في الأخبار و الأحكام و النسخ يخص بأحكام الشرع"<sup>(٧٨)</sup>۔

## انواع النسخ في القرآن الكويم:

اتفق العلماء على أن النسخ جميع القرآن غير جائز وقد ذكر صاحب نهاية السؤل وصاحب تيسير شرح الكوكب المنير وغيرهم الاجماع على ذلك. اللفظ للأول: "نسخ جميع القرآن متمع اجماعاً. لأن فيه الأخبار و القصص و الأحكام لا تقبل حسنهما أو قبها السقوط" (٧٩). أما صاحب تيسير التحرير فيقول: "نسخ جميع القرآن غير جائز بالاجماع، قال الامام الرازي وغيره لأنه معزة مستمرة على التأيد، و نسخ بعضه جائز" (٨٠).

يتضح من هذه النصوص أن النسخ في القرآن الكريم لا ينصب الا على بعضه فقط و هو محل الخلاف بين العلماء لقد قسم العلماء النسخ في القرآن الكريم الى ثلاثة أنواع:

الأول: نسخ الحكم و التلاوة معاً.

الثاني: نسخ الحكم مع بقاء التلاوة.

الثالث: نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

## نسخ الحكم و التلاوة معاً:

لا خلاف بين العلماء القائلين بجواز النسخ في القرآن الكريم على جواز نسخ الحكم و التلاوة معاً عقلاً و شرعاً. يقول الآمدى: "اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم و العكس، و نسخهما معاً، خلافاً لطائفة شاذة من المعتزلة و يدل ذلك العقل و النقل" (٨١).

ويقول الغزالي: "ان الآية اذا تضمنت حكماً يجوز تلاوتها دون حكمها، و نسخ حكمها دون تلاوتها، و نسخهما جميعاً، و ظن قوم استحالة ذلك" (٨٢).

ويقول الزركشي: "النسخ في القرآن الكريم على ثلاثة أضرب:

الأول: ما نسخ تلاوته و بقي حكمه.

الثاني: ما نسخ حكمه و بقي تلاوته.

الثالث: نسخهما جميعاً.

النوع الأول: ما نسخ تلاوته و بقي حكمه: فلا يجوز قرأته ولا العمل به... و حكم القاضي أبو بكر في "الاتصار" عن قوم اتكأر هذا القسم، لأن الأخبار فيه آحاد، و لا يجوز القطع على ائزال القرآن و نسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها" (٨٣).

وقال أبو بكر الرازي: "نسخ الرسم و التلاوة انما يكون بأن ينسيهم الله اياه و يرفعه من أذهانهم، و يأمرهم بالأعرض عن تلاوته و كتبه في المصاحف، فيندرس على الأيام كسائر القديمة التي الى ذكرها في قوله تعالى: "ان هذا لفي الصحف الأولى. صحف ابراهيم و موسى" (٨٤). "ولا يعرف اليوم منها شيء، ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي ﷺ حتى اذا توفي لا يكون متلوأ في القرآن، أو يموت و هو متلو موجود في الرسم، ثم ينسيه

الله و يرفعه من أذهانهم، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ (٨٥)-

النوع الثاني: نسخ الحكم مع بقاء التلاوة: اختلف العلماء في نسخ الحكم مع بقاء التلاوة على منهيين: (٨٦) المنهوب الأول: ذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين الى جواز عقلًا و وقوعه سماعًا. المنهوب الثاني: ذهب طائفة من المعتزلة الى عدم جواز عقلًا و وقوعه سماعًا. الأملى (٨٧) لفرقة شاذة من المعتزلة، وهؤلاء ينكرون الجواز العقلي و بالتالي الوقوع.

واختار الشيخ الاصلاحى في هذا نوع من النسخ مسلك الجمهور حيث قال: "لو نسخ حكم القرآن فيكون نسخه من القرآن نفسه أى الناسخ و المنسوخ كلاهما موجودان في القرآن و لا ينسخ حكم القرآن غيرة" (٨٨)- أما الليل العقلي: "فهو أن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة لا يترتب على فرض وقوعه محال عقلًا، و كل ما كان كذلك كان جائزاً فنسخ الحكم دون التلاوة جائز-

و أما الأدلة النقلية: التي تدل على صحة نسخ الحكم مع بقاء التلاوة تتوافر في القرآن الكريم و الوجود خير دليل على الجواز- من ذلك:

١- نسخ التخيير بين الصوم، و الفدية للمقيم القادر، الثابت (٨٩) بقوله تعالى: "و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين" (٩٠)- بوجود الصوم على المقيم القادر، الثابت بقوله تعالى: "فمن شهد منكم الشهر فليصمه" (٩١)- مع وجود هذه الآية-

٢- نسخ حكم الوصية للوالدين و الأقربين (٩٢) الثابت بقولي تعالى: كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تترك خيراً الوصية للوالدين و الأقربين بالمعروف حقاً على المتقين" (٩٣) بآية الموارث بقولي تعالى: "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين" (٩٤)-

٣- نسخ كل من الأنا باللسان للزاتين الثابت بقوله تعالى: "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما" (٩٥) و امساك الزاتيات في البيوت الثابت بقوله تعالى: "والتي يأتيان الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفهن الموت و يجعل الله لهن سبيلاً" (٩٦)- فقد نسخ ذلك كله بحد الزنا (٩٧) بقولي تعالى: "الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة... (٩٨)-

٤- وكذلك نسخ التبرص للمتوفى عنها زوجها حولاً كاملاً (٩٩) الثابت بقوله تعالى: "و الذين يتوفون منكم و يدنون أزواجاً و وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج" (١٠٠) بأربعة أشهر و عشرًا بقوله تعالى: "و الذين يتوفون منكم و يدنون أزواجاً تبرصون بأنفسهن أربعة أشهر و عشرًا" (١٠١)-

هذا الترتيب الناسخ و المنسوخ في الآيات المذكورة- و أما عند الاصلاحى هذا الحكم- أى الوصية للمتوفى عنها زوجها بحول كامل- كان قبل نزول حكم الميراث- فعند ما نزل حكم الميراث، فأخذت المتوفى عنها زوجها حظها مثل بقية الورثة- فنسخت آية الوصية (١٠٢) للمتوفى عنها زوجها بآية الميراث (١٠٣) مثل ما نسخ آية الوصية (١٠٤) للوالدين و الأقربين (١٠٥) أى نسخ الأمر بالوصية لها بما فرض لها من ميراثه-

و كذلك روى ابن الجوزى قول ابن عباس حيث قال: "فكان للمتوفى عنها زوجها نفقتها و سكنها فى الدر سنة فنسختها آية الميراث فجعل لهن الربع و الثمن مما ترك الزوج" (١٠٦).

٥- و كذلك قوله تعالى: "ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مأتين" (١٠٧). نسخ بقوله تعالى: "الآن خفف الله عنكم و علم فيكم ضعفاً" (١٠٨).

٦- و كذلك نسخ و جوب تقديم الصلقة بين يدي مناجاة النبي ﷺ (١٠٩). الثابت بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتهم الرسول فقدموا بين يدي نجوكم صلقة" (١١٠). بقوله تعالى: "أشفتكم أن تقدموا بين يدي نجوكم صلقة" (١١١). إلى غير ذلك من الوقائع الشرعية التي تدل على جواز نسخ الحكم دون التلاوة.

### حكمة نسخ الحكم دون التلاوة:

ان هذا النوع من النسخ فيه رحمة الله الخالق حيث قضى لكل زمان بما يناسبه، بقاء النص مثلاً بين أعيننا مسلوب الحكم بعد ما كان معمولاً به، لأكبر دليل على أنه سبحانه و تعالى تولى تربية الأمم، و تدرج بهم إلى الكمال الذى أعده لهم - جل شانه - بتنفيذ الحكم الذى كان يناسب علة متصلة فى الأمة إلى حكم كان مناسباً للدوام و الاستمرار.

و بذلك يزداد شكرنا و يقوى أمثالنا للحكم، و اقتناعنا برحمة - يقول الزركشى: "هنا السؤال: و هو أن يستل: ما الحكمة فى رفع الحكم و بقاء التلاوة؟ و الجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى يعرف الحكم منه، و العمل به، فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه.  
ثانيهما: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فتبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة و لرفع المشقة أما حكمه النسخ قبل العمل كالصلقة عند النجوى فيثاب على الايمان به و على نية طاعة الأمر" (١١٣).

### نسخ التلاوة مع بقاء الحكم:

اختلف العلماء فى هذا النوع من النسخ على مذهبين:

المنهـب الأول: و هو منهـب جمهور الفقهاء و المتكلمين و أكثر المعتزلة و الشيعة و الظاهرية (١١٤) و هؤلاء يقولون بجواز هذا النوع من النسخ عقلاً و بوقوعه شرعاً (١١٥).

و المنهـب الثاني: و هو منهـب فرقة شاذة من المعتزلة، و أبى المسلم الأصفهاني و بعض المحدثين (١١٦).  
و هؤلاء يقولون بعدم جواز عقلاً و شرعاً (١١٧) و يؤيد الاصلاحى القائلين بعدم جواز هذا النوع من النسخ.

و استدلل القائلون على جوازه بالعقل و النقل - أما العقل: قالوا ان نسخ التلاوة دون حكمها لا يترتب على فرض وقوعه محال، و كل ما كان كذلك كان جائزاً - فنسخ التلاوة دون الحكم جائز عقلاً.

أما النقل: فاستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة أهمها:

أن الرجـم كان مشروعاً بكتاب الله تعالى ثم نسخت تلاوته و بقي حكمه، لما رواه البخارى و مسلم عن

عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه خطب فقال: "إن الله بعث محمداً بالحق وأُنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم" (١١٨) - فقرأناها ووعيناها وعلقناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم فى كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، و الرجم فى كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، اذا قامت البينة، أو كان الحبل أو الاعتراف" (١١٩) -

و فى رواية مؤطا الامام مالك عن سعيد بن المسيب لما صدر عمر بن الخطاب من "منى" أناخ بالأبطح... وخطب الناس فقال: قد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا والذى نفسى بيده لو لا أن يقول الناس زاد عمر فى كتاب الله لكتبها: "الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة، فانا قد قرأنا..." قال مالك: "قوله الشيخة والشيخة، يعنى الثيب والشيبة فارجموهما البتة" (١٢٠) -

ووجه الاستدلال: أن هذه الآية كانت من القرآن الكريم كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب، ولكنها غير موجودة الآن فيما يتلى من القرآن، فتكون منسوخة التلاوة، ولكن الحكم الذى دلت عليه وهو الرجم المحصن والمحصنة اذا زنيا ثابت، ولا يزال باقياً معمولاً به -

والشيخ الاصلاحى فهو مع مانعى النسخ بهذا النوع كما قلنا، لأن قاعدة النسخ عنده هي "ان الناسخ والمسنوخ لا بد أن يكون كل واحد منهما موجوداً فى القرآن الكريم" - أما جواب الاصلاحى عن الآية التى استدل بها الفقهاء فقال:

أولاً: لو فكرنا فى الرواية المذكورة لظهر لنا أنها من اختراع المنافق والمقصود منها الاشتباه بحفظ القرآن والوسوسة فى قلوب الناس أن هناك بعض الآيات قد أخرجت من القرآن الكريم" -  
ثانياً: أما بالنسبة الى لغة هذه الرواية لغة ركيكة، وسلامة الطبع تأبى أن يكون قالها الرسول فضلاً أن تكون آية من القرآن الكريم" -

ثالثاً: على سبيل الافتراض أنها كانت الآية من القرآن الكريم، فمن أخرجها؟ مع أن حكمها باق فيه - فما معنى اخراج الآية من القرآن من بقاء الحكم فيه" (١٢١) -

وبالحملة فإن الشيخ الاصلاحى ينكر وجرد هذا النوع من النسخ فى القرآن الكريم انكاراً شديداً ولا يعترف به أبداً -

## نسخ القرآن بالقرآن:

قال الشيخ الاصلاحى بجواز هذا النوع من النسخ بقوله: "ولا ينسخ القرآن الا القرآن ويكون كل واحد من المناسخ والمسنوخ موجود فيه" (١٢٢) -

وقد ذكر الشيخ الزرقانى اجماع المسلمين على ذلك حيث قال: "وقد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه - أما جوازه فلأن آيات القرآن متساوية فى العلم بها وفى وجوب العمل بمقتضاها" (١٢٣) -

و أما وقوعه فكما بيناه من نسخ الوصية للوالدين و الأقرين (١٢٤) - بالمواريث (١٢٥) - و نسخ و جواب ثبوت الواحد للعشرة (١٢٦) - بقوله تعالى: "الآن خفف الله عنكم و علم أن فيكم ضعفاً" (١٢٧) - و نسخ تقديم الصلوة بين يدي مناجاة الرسول (١٢٨) بقوله تعالى: "أشفقتم أن تقدموا بين يدي نوحاكم صلوة" (١٢٩) -

## نسخ القرآن الكويز بالسنة:

انسة قسمان: أحدهما: المتواتر، و الآخر: الآحاد -

و قد اختلف العلماء فى نسخ القرآن الكويز بالنسة سواء أ كانت متواترة أم آحاداً - و أما اختلافهم فى نسخ القرآن بالنسة المتواترة فعلى منهنين:

المنهب الأول: "جواز نسخ القرآن بالنسة المتواترة - و اليه ذهب جمهور الفقهاء و المتكلمين من الأشاعرة و المعتزلة و وفقهم المحققون من أصحاب الشافعى و الامامية" (١٣٠) -

المنهب الثانى: منع نسخ الكتاب بالنسة المتواترة و اليه ذهب الشافعى - (١٣١) و أكثر أصحابه - و أكثر أهل الظاهر - و هو منهب أهل الحديث - و اليه ذهب أيضاً الامام أحمد بن حنبل (١٢٩) فى احدى الروايتين عنه (١٣٢) -

و أما الشيخ الاصلاحى فقد اختار منهب الشافعى فى هذا النوع من النسخ - أى نسخ القرآن بالنسة - حيث قال: "قال بعض الفقهاء ان الحديث أيضاً نسخ للقرآن و لكن هذا المسلك لا يصح عندنا و لا داعى للرد عليه لوضوح ضعفه" (١٣٣) -

و قال نواب صديق حسن خان: "يجوز نسخ القرآن بالنسة المتواترة عند الجمهور و هو منهب أبى حنيفة" (١٣٤) - و عامة المتكلمين و ذهب الشافعى فى عامة كتبه كما قال ابن السمعانى الى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالنسة بحال (١٣٥) - و به جزم الصيرفى و قد استكر جماعة من العلماء مذهب اليه الشافعى من المنع حتى قال الكياهراسى هفوات الكبار على اقتدارهم و من عند خطأ عظم قدره - قال و كان عبد الجبار كبيراً ما ينظر الى منهب الشافعى فى الأصول و الفروع فلما وصل هذا الموضوع قال: "هذا رجل كبير و لكن الحق أكبر منه" - قال و لو نعلم أحداً منع من جواز نسخ الكتاب بخبر واحد عقلاً فضلاً عن المتواتر" (١٣٦) - و قد طول الكلام الشيخ النزقانى و ذكر أدلة المناعين مع التقدير لها و قال أخيراً: "هذا العرض يلخص لنا أن نسخ القرآن بالنسة لا مانع يمنعه عقلاً و شرعاً غاية الأمر أنه لم يقع لعدم سلامة الأدلة" (١٣٧) -

نسخ انسة بالقرآن الكويز: اختلف العلماء على منهنين:

المنهب الأول: لجمهور الأشاعرة و الفقهاء منهم محققو الشافعية و بعض المعتزلة هؤلاء يقولون با لجواز العقلى و الوقوع الشرعى" (١٣٨) -

المنهب الثانى: للشافعى رحمه الله فى احدى قوله -

دليل جمهور: استدلال الجمهور على جواز نسخ النسخة بالقرآن بالعقل والوقوع الشرعي-  
 أما الدليل العقلي: فهو أن الكتاب والنسخة وحى من الله تعالى على ما قاله تعالى: "و ما ينطق عن الهوى- ان هو الا وحى يوحى" (١٣٩)- غير أن الكتاب متلو والنسخة غير متلوة- ونسخ أحد الوجهين بالآخر غير ممتنع عقلاً- و  
 لهذا فاننا لو فرضنا خطاب الشارع يجعل القرآن ناسخاً للنسخة لما لزم عنه لذاته محال عقلاً (١٣٨)- أما وقوع  
 الشرعي فيلعل عليه: "أن التوجه الى بيت الله الحرام لم يعرف الا من النسخة" (١٤٠)- وقد نسخ بقوله تعالى: "قول  
 وجهك شطر المسجد الحرام" (١٤١)-

يقول الشيخ الاصلاحى فى تحويل القبلة: "كان الرسول ﷺ يعمل بشريعة سابقة عند علم نزول الحكم فى  
 أمر من الأمور الدينية فكنلك فعل الرسول فى أمر القبلة لا أنه بعد نزول الآية السابقة التى أمر فيها الرسول القبلة ترك  
 الرسول العمل بالصلاة الى بيت المقدس" (١٤٢)-

فعلم من هذا النص أن الشيخ الاصلاحى مع جمهور الأشاعرة فى نسخ النسخة بالقرآن الكريم-  
 هنا هو منهج الشيخ الاصلاحى فى ايضاح موضوع النسخ و رأيه الذى اختاره من بين العلماء مؤيداً بالأمثلة  
 فى تفسيره "تلدير قرآن"-

## الهوامش

- ١- النسخ فى الشريعة الاسلامية كما أفهمه.
- ٢- لا. نسخ فى القرآن الكريم لماذا؟ وهو من منكرى النسخ فى القرآن الكريم والسنة. والكتاب الثانى مطبوع من مكتبة الوهبة، ١٤ شارع الجمهورية، عابدين، القاهرة، مصر ط: ١. ١٩٨٠-١٤٠٠ هـ.
- ٣- سورة الحجر الآية: ٩.
- ٤- سورة التوبة الآية: ٣٢.
- ٥- الفتح الكبير للسيوطى ٣٥٣/١.
- ٦- البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٩٢/٢. ومنهل العرفان للزرقانى ٦٩/٢.
- ٧- البرهان ٢٩٢/٢.
- ٨- تدبر قرآن للاصلاحى ٢٦٤/١.
- ٩- تدبر قرآن ٢٦٥/١.
- ١٠- هذا ما نكره الاصلاحى فى تفسيره، والمعروف أن تحريم الخمر كان على ثلاث مراحل: أولها ما ورد فى سورة البقرة: وإثمهما أكبر من نفعهما (الآية: ٢١٨). أى الخمر والميسر. ثانيهما ما نكر الاصلاحى هنا: قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكرى حتى تعلموا ما تقولون- (سورة النساء الآية: ٤٣) وثالثها ما ورد فى قوله تعالى من النص القاطع بالتحريم حيث قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر- سورة المائدة الآية: ٩٠).
- ١١- سورة المائدة الآية: ٥.
- ١٢- تدبر قرآن ٢٦٥/١.
- ١٣- توراة باب تثنية (١٨) ١٥- ٢٠.
- ١٤- انجيل يوحنا باب ١٦ الآية: ١٤.٥-١٤.٥ ص: ١٨.
- ١٥- سورة النجم الآية: ٤.٣.
- ١٦- سورة الاعراف الآية: ١٥٦. ١٥٧.
- ١٧- كما فى قولى تعالى: يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما نكروا به. سورة المائدة الآية: ١٣.
- ١٨- سورة الصف الآية: ٥.
- ١٩- سورة الحج الآية: ٥٣.
- ٢٠- تدبر قرآن ٣١٢/١.
- ٢١- سورة المائدة الآية: ٧٣.
- ٢٢- سورة المائدة الآية: ١٨.
- ٢٣- العهد القديم: سفر التكوين باب (٢) الآية ٢.
- ٢٤- لما فى قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آمنوا لا يكونوا كالذين آمنوا فبرأه الله مما قالوا الخ الآية: ٦٩.
- ٢٥- سورة البقرة الآية: ١٨٥.
- ٢٦- سورة المزمل الآية: ٣.٢.
- ٢٧- سورة الأنفال الآية: ٦٦. ٦٥.
- ٢٨- تدبر قرآن ٣١/١.
- ٢٩- تدبر قرآن ٢٧٢/١.
- ٣٠- سورة البقرة الآية: ١٨٠.
- ٣١- تدبر قرآن ٣٩٥. ٣٩٥/١.
- ٣٢- سورة النساء الآية: ١١.
- ٣٣- سورة النور الآية: ٢.
- ٣٤- سورة النساء الآية: ١٥. ١٦.



٣٥. تدبر قرآن ١ / ٢٧٢. ٣٦. سورة المائدة الآية: ٩١.
٣٧. سورة البقرة الآية: ١٨٥. ٣٨. التعريفات للجرجاني، ص: ١٦٣.
٣٩. سورة البقرة الآية: ١٠٦. ٤٠. لسان العرب، مادة: ن-س-خ.
٤١. المصباح المنير: ٢ / ٨٢٧.
٤٢. شرح الكوكب المنير ١ / ٢٥٤. المختبر المبتكر شرح المختصر فى أصول الفقه. تاليف: العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على الفيومى الحنبلى المعروف بابن النجار (ت: ٥٧٩٢هـ).
٤٣. المصدر نفسه: ١ / ٢٥٤. ٤٤. لسان العرب: مادة: ن-س-خ.
٤٥. أساس البلاغة: ص: ٩٥٢. لجلار الله أبى القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ).
٤٦. سورة الجاثية الآية: ٢٩.
٤٧. الاحكام فى أصول الأحكام ٣ / ٩٥. لسيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الأمدى مدار الحديث، خلف الجامع الأزهر، مصر.
٤٨. المصباح المنير ٢ / ٨٢٨. ٤٩. لسان العرب، ٦ / ٤٤٠٧.
٥٠. التعريفات للجرجاني، ص: ١٦٣.
٥١. الاحكام للأمدى ٢ / ١٤٦. والبرهان للامام الجوينى ٢ / ١٣٩. ومنهل العرفان للزرقانى ٢ / ٧١.
٥٢. المستصفى للغزالي ١ / ١٠٧. ط: ٢. دار لكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.
٥٣. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير ٣ / ٢٤١.
٥٤. التلويح على التوضيح ٢ / ٣١. و التعريفات للجرجاني ص: ١٦٣.
٥٥. التلويح على التوضيح ٢ / ٣١.
٥٦. المستصفى: ١ / ١٠٧. و البدخشى فى منهل العقول: ٢ / ٢٢٦.
٥٧. منهل العرفان: ١ / ٧٢. و شرح الكوكب المنير: ١ / ٢٥٤.
٥٨. وهو اختيار البيضاوى فى منهاج الأصول و اختيار السنوى و البدخشى. (شرح البدخشى و شرح السنوى نهاية السؤل للامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى) (المتوفى سنة ٧٧٢هـ. ٢ / ٢٢٤-٢٢٥.
٥٩. نهاية السؤل للأسنوى ٢ / ٥٤٨-٥٤٩. أما البدخشى فنكر أن الذى نسب هذا التعريف للقاضى هو الامام ثم قال: "وقال الامام- فى موضع آخر: ان الذى نكره القاضى: ارتضاه حجة الاسلام هو: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لو لاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه. مناهج العقول: ٢ / ٢٢٦.
٦٠. الفوز الكبير فى أصول التفسير للشيخ ولى الله الدهلوى ص: ٣٨.
٦١. المستصفى ١ / ١٢١. ٦٢. سورة البقرة الآية: ١٨٧.

٦٣. المستصفى ١/ ١٢٢.١٢١. ٦٤. النسخ فى القرآن الكريم ١/ ١٨١.
٦٥. تدبير قرآن ١/ ٣١٦.٣١٥. ٦٦. حصول المأصول ص: ١٢٤.
٦٧. مناهل العرفان ١/ ٨٢. وارشاد الفحول ص: ١٨٤.
٦٨. عرفه الياضوى: "أخرج ما يتناول اللفظ: نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول الى على الأصول ٢/ ٣٧٤. ونكر الزركشى عن ابن الحاجب: التخصيص قصر العلم على بعض مسمياته. ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ص: ١٤٢.
٦٩. الأحكام للآمدى ٢/ ٢٤٣. ٧٠. سورة التوبة الآية: ٦٥.
٧١. شرح معانى الآثار للطحاوى ٢/ ٢٢٠. ٢٢٥. و تفسير القرطبي ٢/ ٣٤٨. و تفسير ابن كثير ٢/ ٣٣٧.
٧٢. ارشاد الفحول ص: ١٤٢.
٧٣. النسخ وأحكامه فى الشريعة الاسلامية ص: ٥٣. ويقول الشوكانى: "ان التخصيص لا يدخل فى الأمر بمأمور واحد و النسخ يدخل فيه" ارشاد الفحول ص: ١٤٣.
٧٤. المصدر نفسه ص: ٥٣. ٧٥. ارشاد الفحول ص: ١٤٣.
٧٦. المصدر نفسه ص: ١٤٣. ٧٧. المصدر نفسه ص: ١٤٣.
٧٨. منهاج الوصول الى علم الأصول ٢/ ١١٩. و ارشاد الفحول ص: ١٤٣.
٧٩. منهاج الوصول الى علم الأصول ٢/ ١٢١. ١٢٠. و ارشاد الفحول ص: ١٤٣. و مناهل العرفان ص: ٨٢.
٨٠. نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ٢/ ٥٧٣. و مسلم الثبوت ٢/ ٤٧.
٨١. تيسير التحرير ٣/ ٢٠٤. ٨٢. الأحكام للآمدى ٣/ ٢٠١.
٨٣. المستصفى ١/ ١٢٣. ٨٤. البرهان ٢/ ٣٥. ٣٩.
٨٥. سورة الأعلى الآية: ١٨. ١٩. ٨٦. البرهان ٢/ ٤٠.
٨٧. الأحكام للآمدى ٣/ ٢٩٣. و المستصفى ١/ ١٢٣. و نهاية السؤل للأسنوى ٢/ ٥٧٣. و شرح الكوكب المنير ٢/ ٢٦٢. و ارشاد الفحول ص: ١٨٩. و أصول السرخسى ٢/ ٨٠. و شرح البديشى ٢/ ٢٤٣.
٨٨. الأحكام للآمدى ١/ ٢٧١. ٨٩. تدبير قرآن ١/ ٣٧١.
٩٠. تدبير قرآن ١/ ٣٧١. ٩١. سورة البقرة الآية: ١٨٤.
٩٢. سورة البقرة الآية: ١٨٥. ٩٣. تدبير قرآن ١/ ٣٩٥. ٣٩٦.
٩٤. سورة البقرة الآية: ١٨٠. ٩٥. سورة النساء الآية: ١١.
٩٦. سورة النساء الآية: ١٦. ٩٧. سورة النساء الآية: ١٥.
٩٨. تدبير قرآن ١/ ٢٧٢. ٩٩. سورة النور الآية: ٢.
١٠٠. تدبير قرآن ١/ ٥١٢. ١٠١. سورة البقرة الآية: ٢٤.

١٠٢. سورة البقرة الآية: ٢٣٤. ١٠٣. سورة البقرة الآية: ٢٤٠.
١٠٤. سورة النساء الآية: ١٠. ١٠٥. سورة البقرة الآية: ١٨٠.
١٠٦. تدبر قرآن ١/٥١١-٥١٣. ١٠٧. نواسخ القرآن ص: ٢١٥.
١٠٨. سورة الانفال الآية: ٦٥. ١٠٩. سورة الانفال الآية: ٦٦.
١١٠. تدبر قرآن ٨/٢٦٥-٢٦٧. ١١١. سورة المجادلة الآية: ١٢.
١١٢. سورة المجادلة الآية: ١٣. ١١٣. البرهان في علوم القرآن ٢/٣٩.
١١٤. النسخ و أحكامه في الشريعة الاسلامية ص: ٣٠٩.
١١٥. الاحكام للآمدى ٣/٢٠٢. و أصول السرخسى ٢/٨١٨٠. و ارشاد الفحول ص: ١٨٩. و شرح البدخشى ٢/٢٤٤. و نهاية السؤل ٢/٢٤٦.
١١٦. النسخ و أحكامه في الشريعة الاسلامية ص: ٣٠٩.
١١٧. الاحكام للآمدى ٣/٢٠٢.
١١٨. قال النووى فى شرح مسلم: أراد بآية الرجم: الشيخ و الشيخة انا زنيا فلجموهما البتة و هو مما نسخ لفظه و بقيحكمه. صحيح مسلم بشرح النووى ١١/١٩١.
١١٩. صحيح مسلم بشرح النووى ١١/١٩١. و فتح البارى ٢٥/٢٩٤-٢٩٥. و أوجز المسالك الى مؤطا امام مالك ١٣/٢٢٦-٢٢٩.
١٢٠. تدبر قرآن ١/٢٧١. ١٢١. تدبر قرآن ٤/٢٠٥-٢٠٥.
١٢٢. كتاب الينبوع فى تفسير عبد الله بن محمد الصقلى المتوفى نسة: ٥٦٨. و البرهان فى علوم القرآن ٢/٣٦.
١٢٣. البرهان ٢/٣٦. ١٢٤. تدبر قرآن ١/١٧١.
١٢٥. مناهل العرفان ٢/٢٣٦. ١٢٦. سورة البقرة الآية: ١٨٠. و تدبر قرآن ١/٣٩٦-٣٩٥.
١٢٧. سورة النساء الآية: ١١. ١٢٨. سورة الانفال الآية: ٦٥. و تدبر قرآن ٣/٩٦-٩٧.
١٢٩. سورة الانفال الآية: ٦٦. ١٣٠. سورة المجادلة الآية: ٢١.
١٣١. سورة المجادلة الآية: ٣١. و تدبر قرآن ٨/٢٦٥-٢٦٧.
١٣٢. النسخ و أحكامه في الشريعة الاسلامية ص: ٣٢٧.
١٣٣. الشافعى: هو محمد بن اندريس (الموفى نسة ٥٢٠٤) وهو أول من تكلم فى النسخ ضمن مؤلفاته. أنظر: التهذيب ٩/٢٥٠. و طبقات الشافعية ١/١٧٥.
١٣٤. الامام أحمد: هو الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى. أصله من مرو، و كان والده والى سرخس. ولد ببغداد سنة ١٦٣ هـ و صنف المسند الذى يحتوى على ثلاثين ألف حديث و توفى نسة ٢٤١ هـ.

- التهديب ١/ ٧٦-٧٧. ووفيات الأعيان ١/ ٨٧. و البداية و النهاية ١/ ٣٢.
- ١٣٥- الاحكام للآمدى ٣/ ٢١٢. وارشاد الفحول ص: ١٩٠. وأصول السرخسى ٢/ ٢٧. و نهاية السؤل للأسنوى ٢/ ٢٤٨. وشرح البدخشى ٢/ ٢٥١. والمستصفى ١/ ١٢٤. و منهل العرفان ٢/ ٢٧.
- ١٣٦- تدبير قرآن ١/ ١٧٢.
- ١٣٧- ابو حنيفة: هو الامام الأعظم نعمان بن ثابت (٥٨٠-١١٥٠هـ). أنظر ترجمته: التهديب ١٠/ ٤٤٩-٤٥٢. و تاريخ بغداد ١٣/ ٤٢٣. ووفيات الأعيان ٢/ ١٦٣.
- ١٣٨- قال الامام الشافعى: "أبان الله لهم أنه انما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن النسبة لا ناسخة للكتاب و انما هى تبع للكتاب بمثل ما نزل نصلاً و مفسرة معنى ما أنزل الله منه جملاً". الرسالة: محمد بن ادريس ص: ١٠٦. ت: و شرح: أحمد محمد شاكرك. دار الفكر، بيروت، ١٣٠٩هـ.
- ١٣٩- حصول المأصول من علم الأصول ص: ١٢٧. محمد صديق خان مطبعة مصطفى البابى الحلبي. بشارع لمحمد على، مصر. ١٣٥٧هـ.
- ١٤٠- منهل العرفان ٢/ ٤٤.
- ١٤١- الاحكام للآمدى ٣/ ٢١٢. و منهل العرفان ٢/ ١٨٠.
- ١٤٢- سورة النجى الآية: ٤٠٣. ١٤٣- الاحكام للآمدى ٣/ ٢١٢.
- ١٤٤- الاحكام للآمدى ٣/ ٢١٣. ١٤٥- سورة البقرة الآية: ١٤٤.
- ١٤٦- تدبير قرآن ١/ ٣٢٢.